المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜ ⴰ ⵣⵀⴰⵉⵜ ⵏ ⵄⵔ ⴰ ⵢⴰⵏⵙ ⵙ

ⴰ ⵙ ⵙⵀⵔ ⵔ ⵏ

ⴰ ⵙ ⵎⵎⵉⵔ ⵏ ⵜⵔⴱⵉⵜ ⵏ ⵓ ⵙ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 20 يناير 2026

العدد 746

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....05

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....08

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....09

❖ اجتماع المكتب رقم 2026/01
ليوم الإثنين 05 يناير 2026

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 05 يناير 2026 اجتماعا، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- أحمد اخشيشين : النائب الثاني للرئيس؛
- يحفظه بنمبارك : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد رضى الحميني : أمين المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السادة:

- عبد القادر سلامة : النائب الأول للرئيس؛
- جواد الهلالي : النائب الثالث للرئيس؛
- لحسن حداد : النائب الرابع للرئيس؛
- محمد سالم بمسعود : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- السالك الموساوي : محاسب المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

تداول المكتب في **جميع النقط المدرجة ضمن جدول الأعمال**، حيث تم الاستماع إلى مختلف الآراء والمقترحات، وتبادل وجهات النظر بشأنها، وبعد المناقشة المستفيضة، **اتخذت القرارات التالية:**

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← **قرار رقم 2026/01/01 بالموافقة** على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 22 دجنبر 2025.

❖ الأسئلة الشفهية:

← **قرار رقم 2026/01/02 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 06 يناير 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، والذي يضم 23 سؤالا، موجهة إلى كل من السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية (04 أسئلة)، والسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (09 أسئلة)، والسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (10 أسئلة).

← **قرار رقم 2026/01/03 بانتداب** النائب الخامس للرئيس، السيد يحفظه بنمبارك، رئيسا لجلسة الأسئلة الشفهية المذكورة أعلاه، والسيد محمد رضى الحميني في أمانة الجلسة.

← **قرار رقم 2026/01/04 بانتداب** النائب الرابع للرئيس، السيد لحسن حداد، رئيسا لجلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 13 يناير 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة.

← **قرار رقم 2026/01/05 بإحالة** طلب المستشار السيد خالد السطي لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 06 يناير 2026، حول "استفحال ظاهرة هجرة المهندسين"، إلى الحكومة لإبداء موقفها منه طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ التشريع:

← **قرار رقم 2026/01/06 بعقد** جلسة تشريعية، يوم الثلاثاء 13 يناير 2026 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، برئاسة النائب الرابع للرئيس، السيد لحسن حداد، والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

❖ تعهدات الحكومة:

← **قرار رقم 2026/01/07 بتعميم** أجوبة السيد وزير الصناعة والتجارة عن التعهدات التي التزم بها في الجلستين العامتين المخصصتين للأسئلة الشفهية، ليومي 07 يناير 2025 و11 فبراير 2025، على الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين، طبقا للمادة 298 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ العلاقات مع المؤسسات الدستورية:

← **قرار رقم 2026/01/08 بفتح** باب الترشيحات لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية، في إطار تجديد ثلث أعضائها.

❖ مختلفات:

← **قرار رقم 2026/01/09 بانتداب** النائب الخامس للرئيس، السيد يحفظه بنمبارك، للمشاركة في أشغال الملتقى العلمي الدولي حول "أمن الفعاليات الرياضية الكبرى: التحديات الأمنية والقانونية في ظل التحولات الرقمية"، الذي تنظمه وزارة العدل بشراكة مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 07 و08 و09 يناير 2026، بمدينة الرباط.

قضايا للمتابعة

- تحديد موعد ومحور الجلسة الشهرية المقبلة المخصصة لتقديم أجوبة رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.
- تشكيل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية في موضوع: "تقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها".
- تنظيم يوم دراسي لمناقشة مخرجات الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع "مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني".

❖ جلسة عمومية تخصص لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية

طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين ذات الصلة، يعقد المجلس يوم الإثنين 26 يناير 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، جلسة عمومية تخصص لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية، وذلك بقاعة الجلسات بمقر مجلس المستشارين

❖ جلسة عمومية شهرية تخصص لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة.

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، يعقد المجلس يوم الثلاثاء 27 يناير 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، جلسة عمومية شهرية تخصص لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوع " **السياسة الحكومية في مجال الرياضة: الإنجازات والرهانات** ".

❖ جلسة تشريعية عامة للدراسة والتصويت على نص قانوني جاهز.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 13 يناير 2026 جلسة عامة صادق خلالها بالأغلبية، خلال على مشروع قانون رقم 59.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وحظي مشروع القانون بموافقة 23 مستشارا برلمانيا، وعدم تسجيل أي معارضة، وامتناع ستة مستشارين برلمانيين.

وفي كلمة تقديمية لمشروع القانون، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عز الدين المداوي، أن إعداد مشروع هذا القانون يندرج في سياق تنفيذ أحكام القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بوصفه وثيقة تعاقدية ملزمة تهدف إلى إرساء ترسانة قانونية حديثة وآليات تدبيرية فعالة.

وشدد السيد المداوي على أن مضامين مشروع القانون الجديد "تشكل تحولا فارقا" في مسار الارتقاء بالإطار القانوني الناظم للتعليم العالي والبحث العلمي، بوصفه المورد الأساسي للطاقات البشرية والأبحاث العلمية والتكنولوجية القادرة على تعزيز سيادة المملكة في مجالات التكوين والبحث، وإمدادها بالأدوات اللازمة لمسايرة التحولات المتسارعة التي تشهدها وطنيا وقاريا ودوليا مناهج ووسائل التدريس والبحث.

وأشار إلى أنه نظرا للأهمية التي تكتسيها الجامعة في النسق المؤسساتي للتعليم العالي والبحث العلمي، فقد أفرد لها المشروع العديد من المقتضيات الجديدة المتعلقة بتنظيمها وحكامتها وطرق تدبيرها، وتكريس التجذر الترابي لهذه الجامعة وتأهيلها للانخراط الفعال في مواكبة الأسبقيات التنموية للمغرب.

وسجل، في السياق ذاته، أنه تم التنصيص على إحداث مجلس ذي طابع استراتيجي هو مجلس الأمناء، الذي أسندت إليه مهام مواكبة الجامعة وتيسير اندماجها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الترافع لفائدتها في مختلف الأوساط المؤسساتية الجهوية والوطنية.

وأوضح أن مجلس الأمناء يروم إبراز الدور التنموي للجامعة وإرساء حوار مؤسساتي جهوي ووطني مستمر بشأنها، "وبالتالي فهو لا يتدخل أبدا في استقلالية القرار الجامعي الذي يبقى من صميم اختصاصات مجلس الجامعة."

وأضاف الوزير أن مشروع القانون عمل، كذلك، على تطوير تأليف مجلس الجامعة واستحضار مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وتعزيز استقلالية المجلس وتمكينه من مهام إدارة شؤون الجامعة والنهوض بأدوارها التكوينية والبحثية والتدبيرية.

وأبرز أن التصنيف القانوني لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وكذا كيفيات إحداثها يكتسي طابعا أولويا، مسجلا أن المشروع حرص على تحديد أصناف هذه المؤسسات ووضع مسطرة إحداث قائمة على معايير موضوعية تضمن الانسجام والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتكريس الإنصاف الترابي كمبدأ دستوري في توزيع وتنويع العرض التكويني.

وبخصوص المؤسسات الخاصة للتعليم العالي والبحث العلمي، قال السيد المداوي إن المشروع أولاها "مكانة خاصة"، مشيرا إلى أنه ينص على أحكام تهم ضبط الحكامة وتدقيق آليات الإحداث وتقييمها وكذا المراقبة، وذلك لتكريس إسهامها إلى جانب مثيلاتها التابعة للقطاع العام في توفير العروض التكوينية وإنجاز مشاريع البحث والابتكار في إطار المرفق العمومي للتعليم العالي.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

عقدت اللجنة اجتماعا يوم أمس الإثنين 19 يناير 2026 خصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي.

وقد حظي هذا المشروع بموافقة اللجنة بأغلبية 8 أصوات مقابل 1 مع تسجيل امتناع مستشار واحد عن التصويت.

جدير بالذكر أن هذا المشروع يروم تأطير عمل منظومة التعليم المدرسي للسنوات المقبلة، وفق رؤية استشرافية تستحضر التحولات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب، مضيفا أنه يسعى إلى إرساء مدرسة جديدة مفتوحة أمام الجميع، تؤهل الرأسمال البشري وترتكز على المساواة وتكافؤ الفرص من جهة، والجودة من جهة أخرى.

كما يهدف إلى تحيين وتطوير الإطار التشريعي المتعلق بالإلزامية في التعليم الأساسي والتعليم الأولي والتعليم المدرسي الخصوصي، انسجاما مع المستجدات التي جاء بها القانون الإطار 51-17، وما يقتضيه من تدابير تشريعية وتنظيمية لتحقيق أهداف إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وقد تم إعداد هذا المشروع، الذي يأتي تفعيلا لأحكام المادة 17 من القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وفق مقاربة تشاركية، مع استحضار المرجعيات المؤطرة لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والمتمثلة أساسا في دستور المملكة، والخطب والرسائل الملكية السامية الداعية إلى إصلاح المنظومة التربوية، فضلا عن الاختيارات الكبرى للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

❖ **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

- **الثلاثاء 20 يناير 2026 مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة القاعة 5 الطابق الثالث.**

- تقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون؛
- تقديم مشروع قانون رقم 58.25 يتعلق بالمسطرة المدنية؛
- مواصلة دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 36.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

❖ رئيس مجلس المستشارين مباحثات مع رئيس مجلس الشورى البحريني.

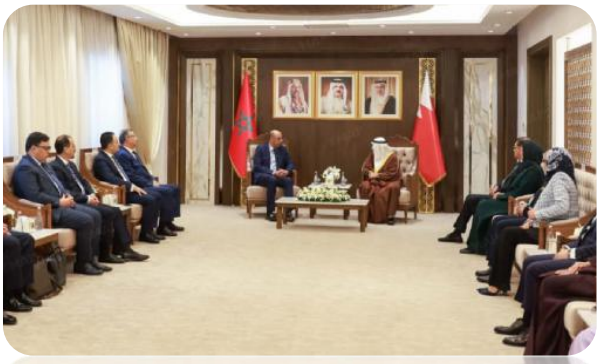

أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، يوم الثلاثاء 13يناير 2026 بالمنامة، مباحثات مع رئيس مجلس الشورى البحريني علي بن صالح الصالح .

وخلال هذه المباحثات تم التأكيد على عمق العلاقات البحرينية المغربية، وبحث أوجه التعاون البرلماني المشترك، واستعراض سبل تعزيز التنسيق والتشاور البرلماني بين البلدين.

وبهذه المناسبة أكد رئيس مجلس المستشارين أن ما تشهده العلاقات المغربية البحرينية من تطور مضطرد في مختلف المجالات، يجسد دعم ورعاية قيادتي المملكتين الشقيقتين، مشيدا بمواقف مملكة البحرين الثابتة ووقوفها الدائم مع المملكة المغربية، خصوصا تأييدها ودعمها لمغربية الصحراء، وخطوتها المقدرة التي اتخذتها بافتتاح قنصلية عامة لمملكة البحرين في مدينة العيون في الصحراء المغربية، حيث تعتبر البحرين أو بلد يفتتح قنصلية في المدينة.

كما نوه السيد محمد ولد الرشيد، بتطور مسارات التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين ومجلس الشورى البحريني، وحرص المجلسين على تكثيف التنسيق والتشاور، وتبادل الزيارات والخبرات بما يعزز الدبلوماسية البرلمانية، ويدعم مسارات العمل البرلماني العربي المشترك، ويخدم تطلعات المملكتين الشقيقتين نحو المزيد من التقدم والازدهار.

وأشاد بحرص مملكة البحرين على تعزيز العمل التشريعي العربي المشترك ودعم الشراكات البناءة بين جميع البرلمانات، منوها بالتجربة الناجحة لمجلس الشورى البحريني في مجال التحول الرقمي والتكنولوجي. كما أكد على ضرورة استمرار التعاون وتبادل الخبرات في تطبيق أفضل الممارسات والأدوات البرلمانية.

ومن جانبه، أكد السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى على أهمية مواصلة تطوير التعاون البرلماني، بين البلدين، وتبادل الخبرات والتجارب التشريعية، وتعزيز التنسيق في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية بما يسهم في دعم القضايا العربية المشتركة، وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والتنمية.

وأشاد بالدور الريادي الذي تضطلع به المملكة المغربية في احتضان وتنظيم الحوارات والمنتديات البرلمانية، وجهودها المقدّرة في مد جسور التعاون بين البرلمانات العربية والإفريقية، مؤكدا أن هذه المبادرات تعكس المكانة المتقدمة التي تحظى بها المملكة المغربية، وتسهم في تعزيز العمل البرلماني المشترك، وترسيخ ثقافة الحوار والتكامل بين الشعوب.

كما نوه رئيس مجلس الشورى البحريني بالتطور والتقدم التي تشهدها المملكة المغربية، وما تمتلكه من إمكانيات وقدرات تُبرز مكانتها، وتعزز التنمية في جميع المجالات.

ومن جهة أخرى، أكد السيد علي بن صالح الصالح أن الروابط الأخوية الوطيدة بين مملكة البحرين والمملكة المغربية، تزدهر وتتنامى وفقًا للرؤى المشتركة بين المملكتين الشقيقتين، وتمثل نموذجًا متفرّدًا للعلاقات التاريخية الراسخة، بفضل ما تحظى به من دعم ورعاية سامية من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وأخيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مشيرا إلى أن ما تشهده العلاقات الثنائية من تنسيق وتعاون رفيع المستوى يعكس عمق الروابط التاريخية والشراكة المستدامة بين المملكتين الشقيقتين.

وأشاد في السياق ذاته بمسار العلاقات والروابط البحرينية المغربية، وما تحقق من نجاحات وإنجازات تنموية مشتركة طوال العقود الماضية، مؤكدًا أن المملكتين تمضيان وفق رؤى أخوية وتطلعات رفيعة لترسيخ مسارات التعاون والعمل المشترك، وتعميق الشراكات الإستراتيجية التي تعود بالخير والنفع على المملكتين وشعبيها الشقيقين.

وشدد رئيس مجلس الشورى على الموقف الثابت لمملكة البحرين وتأييدها وتضامنها الراسخ مع المملكة المغربية الشقيقة في قضية الصحراء المغربية، ووقوفها الدائم إلى جانب المملكة المغربية في ما تتخذه من إجراءات ومبادرات للحفاظ على سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها، انطلاقا من الروابط الأخوية المتينة التي تجمع البلدين، ونهج مملكة البحرين الداعم لوحدة الدول واحترام سيادتها.

❖ السيد ولد الرشيد يجري بالمنامة مباحثات مع نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني.

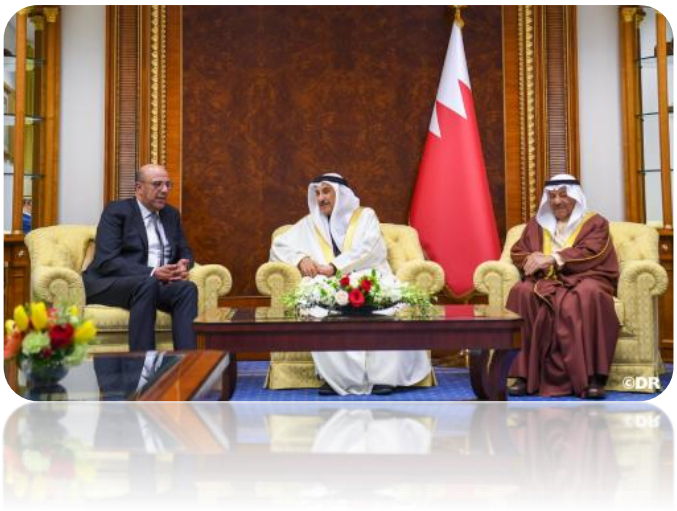

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الخميس15 يناير 2026 بالعاصمة البحرينية المنامة، مباحثات مع نائب رئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين، الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة .

وقد شكل هذا اللقاء، الذي جرى بحضور رئيس مجلس الشورى البحريني علي بن صالح الصالح، مناسبة لتثمين المسار المتين والمتنامي للعلاقات المغربية البحرينية، القائمة على روابط أخوية وتاريخية راسخة، وتحظى برعاية سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وأخيه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في تجسيد لحرص قيادتي البلدين على تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وأكد الجانبان في هذا السياق على أهمية الدور المتنامي للدبلوماسية البرلمانية في مواكبة الدبلوماسية الرسمية، وتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات التشريعية، بما يسهم في توحيد المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ويدفع بأطر التعاون بين البلدين الشقيقين نحو آفاق أرحب.

كما تم التأكيد على الدور الذي تضطلع به المؤسسات التشريعية في دعم مسارات الشراكة الثنائية، وترسيخ التشاور والتكامل بين البلدين، سعيا لخدمة المصالح المشتركة وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

وتندرج هذه المباحثات في إطار زيارة العمل التي قام بها رئيس مجلس المستشارين إلى البحرين خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 يناير الجاري، والتي تخللتها لقاءات ثنائية رفيعة المستوى تروم تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين.

ورافق السيد محمد ولد الرشيد في هذه الزيارة وفد يضم كلا من السادة: ميلود معصيد، محاسب مجلس المستشارين، ومحمد رضى الحميني، أمين المجلس، والأسد الزروالي، الأمين العام، ومنصور لمباركي، رئيس ديوان رئيس مجلس المستشارين، وسعد غازي، مدير العلاقات الخارجية والتواصل، ومنير بكاري، مستشار بديوان رئيس مجلس المستشارين، ومحمد الطيب الكوهن، رئيس قسم العلاقات متعددة الأطراف.

❖ رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار.

أجرى السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، الأربعاء بالمنامة، مباحثات مع الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار، تناولت سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المملكة المغربية ومملكة البحرين في مجالي الثقافة وصون التراث.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتثمين المسار الذي قطعه البلدان الشقيقان في حماية التراث المادي واللامادي والنهوض بالفعل الثقافي، باعتبار الثقافة رافعة أساسية للتنمية المستدامة، ومجالا واعدا لتعزيز الحضور المشترك للمغرب والبحرين داخل الفضاءين العربي والإسلامي وعلى الصعيد الدولي.

كما تم خلال المباحثات استعراض آفاق تطوير التعاون الثنائي، لاسيما على مستوى الإطار التشريعي الداعم للثقافة، وأهمية توظيف التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في خدمة الثقافة والاقتصاد الإبداعي، بما يساهم في تثمين الموروث الحضاري وتوسيع إشعاعه.

❖ لقاء مع رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين لتعزيز مواكبة الدينامية المغربية-البحرينية

في إطار زيارة برلمانية لمملكة البحرين، عقد ميلود معصيد ومحمد رضى الحميني لقاءً مع رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، للتأكيد على أهمية مواكبة دينامية العلاقات المغربية-البحرينية.

في إطار الزيارة البرلمانية التي قام بها السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، لمملكة البحرين، في الفترة من 13 إلى 16 يناير 2026، عقد كل من السيد ميلود معصيد، محاسب المجلس، والسيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس، لقاء مع السيد سمير عبد الله ناس، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، شكلت مناسبة للتأكيد على أهمية مواكبة الدينامية المتميزة التي تشهدها العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية ومملكة البحرين، والتي يرعاها كل من صاحب الجلالة الملك محمد السادس وأخيه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وفي هذا الإطار أكد وفد مجلس المستشارين على استعداد المجلس للانخراط في هذه الدينامية الإيجابية، ودعم كل المبادرات التي من شأنها تهيئة مناخ تشريعي ومؤسساتي محفز، يسهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين، وتسهيل المبادلات، وتشجيع الشراكات بين الفاعلين الاقتصاديين في البلدين.

وأضاف الوفد في هذا السياق، أن التركيبة السيوسيو-مهنية والاقتصادية والترابية للمجلس، تؤهله ليكون فاعلا في المساهمة في بناء شراكات استراتيجية بين البلدين، وفتح آفاق جديدة للتعاون البرلماني والاقتصادي، وتعزيز قنوات التواصل والعمل المشترك من أجل دعم التبادل التنموي والإنساني، مشددا على دور القطاع الخاص، إلى جانب المؤسسات التشريعية والتنفيذية، في تحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين، بما يضمن استدامة المشاريع، ونجاعة المبادرات، وتحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

كما أبرز الجانبان فرص التعاون الواعدة في عدد من القطاعات الحيوية، من بينها الصناعات الحديثة، وقطاعي السيارات والطيران، بالإضافة للفلاحة والسياحة، مع التأكيد على أهمية الاستفادة من الموقعين الاستراتيجيين لكل من المملكة المغربية على المستويين الإفريقي والأوروبي، ومملكة البحرين على المستوى العربي والأسيوي، بما يعزز التكامل الاقتصادي ويفتح آفاقا جديدة أمام الاستثمارات المشتركة.

وقد أكد الجانبان بنفس المناسبة، على مواصلة العمل المشترك من أجل الدفع بتعزيز التواصل وتبادل الخبرات والتجارب في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك.

❖ نائب رئيس مجلس المستشارين يستقبل وزير الشؤون الخارجية والشؤون التجارية الدولية والتعاون بجمهورية سورينام

استقبل السيد لحسن حداد، نائب رئيس مجلس المستشارين، اليوم الخميس بمقر المجلس، السيد ميلفين بوفا، وزير الشؤون الخارجية والشؤون التجارية الدولية والتعاون بجمهورية سورينام، مرفوقا بوفد هام، وذلك في إطار زيارة عمل قام بها للمملكة المغربية .

وشكل هذا اللقاء مناسبة لاستعراض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية وجمهورية سورينام، وكذا آفاق تطوير التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين، إلى جانب تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، أكد السيد لحسن حداد على الطابع الأخوي والمتميز الذي يطبع العلاقات بين المغرب وسورينام، مشيرا إلى العناية الخاصة التي يوليها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وتطوير الشراكات مع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

كما أبرز نائب رئيس مجلس المستشارين عمق الروابط الثنائية القائمة بين البلدين، مشيدا بالموقف الثابت لجمهورية سورينام الداعم للوحدة الترابية للمملكة، ومؤكدا في الوقت ذاته على أهمية تعزيز التنسيق والتشاور السياسي بين البلدين داخل المحافل الدولية متعددة الأطراف.

من جانبه، نوه السيد ميلفين بوفا بجودة العلاقات الثنائية وبأواصر الأخوة التي تجمع البلدين، معربا عن تقديره للجهود التي يبذلها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل ترسيخ التعاون جنوب-جنوب، ومشيدا بالرؤية الملكية القائمة على الاحترام المتبادل والفعالية والتضامن والبراغماتية .

كما شدد الوزير السورينامي على أهمية الارتقاء بالتعاون البرلماني وتكثيف تبادل الزيارات وتقاسم التجارب والخبرات، بما يسهم في دعم العلاقات الثنائية وتعزيز التنسيق حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ نائب رئيس مجلس المستشارين يستقبل رئيس الجمعية الوطنية السنغالية.

استقبل السيد أحمد أخشيشن، نائب رئيس مجلس المستشارين، اليوم الخميس، 8 يناير 2026، بمقر المجلس، السيد مالك نداي، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية السنغال، مرفوقا بوفد برلماني هام.

وشكّل هذا اللقاء مناسبة لتبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز علاقات التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين، وكذا دعم هذه العلاقات في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، بما يسهم في ترسيخ أسس السلم والأمن والتنمية بالقارة الإفريقية وعلى الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، استعرض السيد أحمد أخشيشن التوجهات الاستراتيجية للسياسة الإفريقية الجديدة التي تنهجها المملكة المغربية، والتي أرسى معالمها ويرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مبرزا الدور المحوري الذي يضطلع به المغرب في الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة بالقارة الإفريقية.

كما تطرق، في هذا الإطار، إلى عدد من المبادرات الملكية الرائدة، لاسيما مبادرة تمكين بلدان الساحل الإفريقي من الولوج إلى المحيط الأطلسي، ومسلسل الدول الإفريقية الأطلسية، إلى جانب مشروع أنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي نيجيريا–المغرب.

وبهذه المناسبة، جدد رئيس الجمعية الوطنية السنغالية تأكيد دعم بلاده الثابت للوحدة الترابية للمملكة المغربية، مشيدا بقرار مجلس الأمن الأخير بشأن الصحراء المغربية، والذي أكد على سمو ووجاهة ومصداقية المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الحل الجاد والواقعي والنهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

كما تم، خلال هذا اللقاء، تبادل الآراء حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما في ما يتعلق بتعزيز التعاون البرلماني، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالعلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تجمع بين شعبي البلدين الشقيقين.

وأكد رئيس الجمعية الوطنية السنغالية أن هذه الزيارة تعكس الإرادة المشتركة لتعزيز الحوار البناء والتشاور المنتظم بين برلماني البلدين، مشيدا بالنموذجية التي يطبع بها التعاون مع المملكة المغربية، التي اعتبرها شريكا اقتصاديا وتجاريا وثقافيا وسياحيا رئيسيا لجمهورية السنغال، ومعربا عن ارتياحه لمستوى وجودة التعاون البرلماني الثنائي.

وحضر هذا اللقاء، على الخصوص، سفيرة جمهورية السنغال بالرباط، السيدة سينابو ديال، إلى جانب الوفد البرلماني السنغالي المرافق لرئيس الجمعية الوطنية والذي يضم كلا من نائبة الرئيس السيدة أوليماتا سيديب، وعضوي الجمعية الوطنية السيد أمادو لامين ديوف والسيد باران فوفانا، إلى جانب عدد من المسؤولين والأطر الإدارية.

كما حضر هذا اللقاء السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين، والسيد سعد غازي، مدير العلاقات الخارجية بالمجلس.

❖ مجلس المستشارين.. السيد اخشيشن يجري محادثات مع رئيس مجلس النواب الأسترالي.

أجرى نائب رئيس مجلس المستشارين، السيد أحمد اخشيشن، يوم 7 الأربعاء يناير 2026 بمقر المجلس، محادثات مع رئيس مجلس النواب الأسترالي، ميلتون ديك، الذي يقوم بزيارة عمل للمملكة .

في مسهل هذا اللقاء أشاد السيد اخشيشن بالدينامية الإيجابية التي تميز العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية وأستراليا، مؤكدا أنها تعكس الإرادة المشتركة للبلدين من أجل توطيد شراكة متينة وتعزيز روابط الصداقة والتعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

كما استعرض، بالمناسبة، عددا من الأوراش التنموية الكبرى التي انخرطت فيها المملكة في مختلف القطاعات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وسلط السيد اخشيشن، الضوء، في هذا الصدد، على المبادرة الأطلسية التي أطلقها جلالة الملك سنة 2023، باعتبارها رؤية استراتيجية تروم تسهيل ولوج دول الساحل الإفريقي إلى المحيط الأطلسي عبر المغرب، وتحويل الفضاء الأطلسي إلى مجال للسلم والازدهار، وفك العزلة عن هذه الدول من خلال توفير منفذ بحري لها، وتعزيز موقع المغرب كجسر بين إفريقيا والعالم الأطلسي، وكذا تكريس مبادئ التعاون جنوب-جنوب.

كما شكلت المباحثات مناسبة للتأكيد على أهمية الارتقاء بالعلاقات البرلمانية بين البلدين، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، من خلال تعزيز قنوات التواصل بين البرلمانيين، وتكثيف تبادل الزيارات، وتقاسم التجارب والخبرات في القضايا ذات الاهتمام البرلماني المشترك.

من جانبه، أكد رئيس مجلس النواب الأسترالي أن هذه الزيارة تندرج في إطار الحرص المشترك على النهوض بعلاقات التعاون والشراكة بين المغرب وأستراليا، لاسيما في المجالات الحيوية، مشددا على وجود إرادة سياسية قوية لتعزيز التعاون البرلماني وتطويره بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

جرى هذا اللقاء بحضور سفير أستراليا المعتمد بالرباط، داميان دونوفان، والأمين العام لمجلس المستشارين، الأسد الزروالي، ومدير العلاقات الخارجية بالمجلس، سعد غازي.

❖ وفد برلماني مغربي يزور البرلمان النرويجي (الستورتينغ) 2026 بأوسلو لتعزيز التعاون البرلماني وتكريس الحوار المؤسساتي بين المملكة المغربية ومملكة النرويج.

في إطار تعزيز علاقات التعاون البرلماني وتكريس الحوار المؤسساتي بين المملكة المغربية ومملكة النرويج، قام وفد برلماني مغربي، بدعوة من الجانب النرويجي، يومي 12 و13 يناير 2026، بزيارة عمل إلى البرلمان النرويجي (الستورتينغ) بالعاصمة أوسلو.

وضم الوفد السيدة نائلة تازي، رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلس المستشارين؛ والسيد المستشار البرلماني المرابط الخمار، عضو اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛ والسيد عبد المجيد الفاسي الفهري، نائب رئيس مجلس النواب، والسيدة سلمى بنعزيز، رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلس النواب.

وقد شكلت هذه الزيارة مناسبة لتعريف البرلمانيين النرويجيين على أهم التطورات التي تشهدها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالأخص القضية الوطنية؛ وكذا استعراض الرؤية المغربية بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك؛ بالإضافة إلى استشراف آفاق التعاون الثنائي بين البلدين؛ وإرساء أسس تعاون برلماني منتظم ومهيكل.

وفي هذا الإطار، أجرى أعضاء الوفد مباحثات مع السيد مورتن وولد، النائب الأول لرئيس البرلمان النرويجي (الستورتينغ)، كما عقدوا لقاءات مع أعضاء من لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، ولجنة الأسرة والشؤون الثقافية، ولجنة التعليم والبحث العلمي، وقد كان الوفد البرلماني مرفوقا خلال هذه اللقاءات بسفيرة المملكة المغربية لدى مملكة النرويج السيدة نبيلة فريدجي.

وقد طبعت هذه المباحثات أجواء من الحوار المنفتح والبناء، حيث أبدى المحاورون النرويجيون اهتماماً كبيرا بالإصلاحات التي تشهدها المملكة وبمختلف المحاور المطروحة، مبدين عناية خاصة بالتجربة المغربية في مجال تنظيم الانتخابات التشريعية وتدبير الحملات الانتخابية، وكذا الآليات الكفيلة بضمان الشفافية وحسن سير العملية الانتخابية.

كما مكنت النقاشات من إبراز الدينامية الاقتصادية التي يعرفها المغرب وما يتيحه من فرص استثمارية، والنهضة التنموية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية بفضل الاستثمارات البنيوية الكبرى، فضلا عن الإنجازات الكبرى للمملكة في مجال التحول الطاقي، لا سيما في مجال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر. كما سلط البرلمانيون المغاربة الضوء على الدور الاستراتيجي الذي يلعبه المغرب في الفضاءات الأورو-أطلسية والمتوسطية والساحلية-الصحراوية بفضل وضعه المستقر، وعلى أهمية المبادرة الأطلسية الإفريقية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، باعتبارها مشروعا هيكليا في يخدم ويعزز التنمية المشتركة والمندمجة للقارة الإفريقية.

من جهة أخرى، شدد الوفد المغربي على المنعطف الحاسم الذي شكله اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بتاريخ 31 أكتوبر 2025، للقرار 2797، الذي يكرس المبادرة المغربية للحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، باعتبارها الأساس الوحيد الجاد وذي المصداقية والمستدام للتوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، وذلك في إطار المسار الأممي وعلى ضوء الدعم الدولي المتنامي للموقف المغربي.

وفي إطار برنامج هذه الزيارة، عقد الوفد البرلماني لقاءات تواصلية مع عدد من أفراد الجالية المغربية المقيمة بالنرويج، تم خلالها الوقوف على أوضاعهم الاجتماعية والمهنية ومستويات اندماجهم داخل المجتمع النرويجي، إلى جانب الاستماع إلى آرائهم وتصوراتهم بخصوص الأوراش التنموية والإصلاحية التي يعرفها المغرب، وبهذه المناسبة، أكد الوفد البرلماني على المكانة المحورية التي تحتلها الجالية المغربية بالخارج، باعتبارها مكونا أصيلا من مكونات الأمة المغربية، ورافعة أساسية من روافع التنمية، وعنصرا فاعلا في تعزيز إشعاع المغرب وصورته الإيجابية على الصعيد الدولي.

وفي ختام هذه الزيارة، وجه أعضاء الوفد البرلماني المغربي دعوة إلى نظرائهم بالبرلمان النرويجي للقيام بزيارة عمل إلى المملكة المغربية، وذلك للاطلاع عن كثب على الأوراش الكبرى والتحولات المتواصلة التي تشهدها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وكذا مواصلة تعزيز قنوات الحوار والتعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma